الحديث فان قوله ولاتنافسوا مدرج ادرجه ابن ابي مريم من حديث آخر
لمالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة مرفوعا اياكم والظن فان
الظن اكذب الحديث ولاتجسسوا ولاتنافسوا ولاتحاسدوا وكلا
الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس في الأول ولاتنافسوا وهي
في الثاني وهكذا الحديثان عند رواة الموطأ قال الخطيب وهم ابن ابي مريم
عن مالك عن ابن شهاب وانما يرويها مالك فرحديثه عن ابي الزناد
الثالث ماذكر بقوله **او قاله** اي روى الحديث **جماعة** من المشايخ
حال كونه الحديث **مختلفا** بفتح اللام **في سنده** من غير تبيين للاختلاف
فقال هم مؤتلفا اي متفقا بان يسمع الراوي حديثا عن هؤلاء الجماعة
مختلفين في اسناده فيرويه عنهم باتفاق ويجمع الكل على اسناد واحد
ولايبين ما اختلف فيه كحديث الترمذي عن بندار عن ابن مهدي
عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والاعمش عن ابي وائل عن عمرو
ابن شرحبيل عن عبد الله قال قلت يارسول الله اي الذنب اعظم الحديث
فرواية واصل هذه بدرجة على رواية منصور والاعمش لأن واصلا
لم يذكر فيه عمرا بل يجعله عن ابي وائل عن عبد الله وانما ذكر فيه منصور
والاعمش وقد بين الاسنادين معا يحيى القطان في رواية عن سفيان
وفصل احدهما عن الآخر مثاني البخاري عن عمرو بن علي عن يحيى عن سفيان
عن منصور والاعمش كلاهما عن ابي وائل عن عمرو بن شرحبيل وعن
سفيان عن واصل عن ابي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن شرحبيل
نعم في النسائي عن واصل وحده عن ابي وائل عن عمرو فزاد في السند عمرا
من غير ذكر احد قال العراقي وكأن ابن مهدي لما حدث عن سفيان عن
منصور والاعمش وواصل باسناد ظن الرواة عن ابن مهدي اتفاق
طرقهم فاقتصر على احد شيوخ سفيان والله اعلم **وحكمه** اي الادراج
بجميع اقسامه **محرم** باجماع اهل الحديث والفقه كما في التدريب قال
بعضهم لما فيه من التلبيس وان كان بعضه اخف من بعض **وهو قادح**
على فاعله

على فاعله قال ابن السمعاني من تعمد الادراج فهو ساقط العدالة ومن
يحرف الكلام عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين قال المصنف كشيخ
الاسلام وغيره **وعندي** بفتح الياء **التفسير** اي ما ادرج لتفسير غريب
قد يسامح ولايمنع منه ولذلك فعله الزهري وغيره من الأئمة قال
بعض المحققين لايظهر التحريم في مثله لاسيما في المتفق عليه وقول ابن
السمعاني المذكور يحمل على ما عدا هذا وقد صنف الخطيب في نوع الادراج
كتابا سماه الفصل للوصل المدرج في النقل ولخصه الحافظ ابن حجر وزاد
عليه نحو مرتين والكثير في كتابه سماه تقريب المنهج بترتيب المدرج والله اعلم
الموضوع اي هنا مبحثه وهو النوع الخامس والثلاثون
أورده في الانواع مع انه ليس بحديث نظرا الى زعم واضعه ولتعرف طرقه التي
يتوصل بها الى معرفته لينفى عنه القبول **فالخبر الموضوع** اي الكذب المختلق
المصنوع **شر الخبر** واقبحه والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن
الغالب لا بالقطع اذ قد يصدق الكذوب لكن لأهل العلم بالحديث ملكة
قوية يميزون بها ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاما
وذهنه ثاقبا وفهمه قويا ومعرفته بالقرائن ممكنة وستأتي **وذكره** اي
الموضوع **لعالم به** اي بكونه موضوعا **احظر** اي اشنع فيحرم روايته مع العلم
به **في اي معنى كان** سواء الاحكام والقصص والترغيب وغيرها **الا**
اصفاه **لوضعه** ببيان انه موضوع لحديث مسلم من حدث عني
بحديث يرى انه كذب فهو احد الكذابين يخالف غيره من الاحاديث
الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن حيث رواية فيها الترغيب
والترهيب على ما سيأتي **او الوضع فيه** اي في الخبر **عرفا** باحد امور
اما بالاقرار اي اقرار واضعه انه وضعه كقول غياث بن صبيح انا وضعت
خطبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التي نسبتها اليه قال ابن دقيق
العيد لكن لايقطع بذلك لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار
قال الحافظ ابن حجر فهم منه بعضهم انه لايعمل بذلك الاقرار اصلا

اوقاله بجماعة مختلفا
في سنده فقال هم مؤتلفا
وكل ذا محرم وقادح

وعندي التفسير قد يسامح
الموضوع
الخبر الموضوع شر الخبر
وذكره لعالم به احظر
في اي معنى كان الا واصفا
لوضعه والوضع فيه عرفا
اما بالاقرار